# نحـو آليـة فـاعلـة لـتراخيـص تطويـر حقـول النفـط العـراقيـة

**حسين النجم**

من يتابع اندفاع الأسعار العالمية للنفط يستشف مقدار المضاربات الاقتصادية التي قد تستمر حتى عام ٢٠٢٠ على حد وصف الأمين العام لمنظمة اوبك عبد العزيز عبد الله التركي حين قال: (قد يصل سعر برميل النفط عام ٢٠٢٠ ,٢,١٥ الى اكثر من ٢٠٠ دولار.

هذا ما دفعنا الى تحليل الغاز عن السياسات التي تعتمدها الحكومة لانتظار المصادقة على قانون النفط والغاز، الذي طال الجدل فيه من جهة بين القوى السياسية العراقية، وبين شرائح الشعب، والمحافظات المنتجة من جهة اخرى، وهذا حقيقة اهدار لقيمة الفائدة المترتبة على الأرباح المتحصلة جراء رفع زيادة الإنتاج، والذي مازال حتى الان لا يتناسب مع الاحتياطي الحقيقي للعراق، والبالغ وفق التقديرات الحقيقية ١١٥ مليار برميل، وقد يصل وفق التخمينات الى اكثر من ٢٠٠– ٢٢٠ مليار برميل.

اننا حقيقة اليوم نريد تطوير الاقتصاد، وعلى الرغم من ان اقتصادنا هو اقتصاد ريعي الاّ ان الحديث عن تطويره لن يجد طريقه الى التطبيق، ما لم يتم اصلاح طريق الاستثمار في قطاع النفط، وذلك لتركة اصلاح الاقتصاد التي تحتاج الى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار لمعافاة الاقتصاد، وبرؤية بسيطة الى صدقية الدول المانحة، ومشكلة العقد الدولي، الذي لم توف الدول التي تعهدت بتقديم منح وقروض الى العراق حتى الان مما يضطر الاقتصاد العراقي الى الاعتماد على عائدات النفط، وهذا ما يستلزم من وزارة النفط والدائرة الاستشارية في مجلس الوزراء اعادة النظر في السياسات النفطية متخذة ارتفاع الاسعار دافعاً اساسياً لإعادة النظر في ستراتيجية النفط، من خلال اعادة النظر في تطوير نظام التراخيص من اجل توظيف الشركات الاجنبية المختصة في قطاع النفط والغاز ، لتطوير الحقول المنتجة وهي ٢٧ حقلاً والحقول غير المنتجة والقريبة من عقد الانتاج وهي ٢٥ حقلاً وهنالك حقول غير منتجة بعيدة عن عقد الانتاج ٢٦ حقلاً والرقع الاستكشافية بنظام الاحداثيات UTMالجديد ٦٥ حقلاً تتوزع في شمال ووسط وجنوب العراق، اننا حقيقة بحاجة اليوم الى تأهيل نظام التراخيص الانتاجية وفق اتفاقيات عقود الخدمة، وهي عقود ان استخدمت جاذبة وليست منفرة، لما يعمل العراق سوقاً مهمة للاستثمار وناجح وفق هذا النمط من العقود الهادفة الى زيادة انتاجية الطاقة النفطية، ثم انه لابد من ان يضع شرط التدريب لرأس المال البشري اي الموظفين العاملين او الذين سيعملون في شركة النفط الوطنية التي سنسعى من خلالها الى الاستثمار المباشر في الحقول المنتجة، وبالتالي فان الموارد البشرية واليد التي ستعمل في هذه الحقول وفق قانون النفط والغاز الذي حتى الان لم تبرز الملامح الحقيقية لموعد اقراره، اذن نحن بحاجة الى اصدار قانون او تفعيل القوانين المقبلة، ووفق كفاءة الشركة وامكانتها التقنية كمعار لدخول هذه الشركات من اجل تطوير الانتاج، وعلينا ان نتخلى عن الرؤية المنقسمة على عمل الشركات الأجنبية في العراق، لانه منذ نهاية السبعينيات والقطاع النفطي، وحتى شركة النفط الوطنية الى تاريخ حلها عام ١٩٨٧، فقدت الكثير من الطاقات البشرية، والتي اما اعتزلت العمل او هاجرت الى دول الخليج او العالم العربي كليبيا والجزائر على سبيل المثال ، ثم ان قدرات القطاع الخاص العراقي ان اريد التعويل عليها فغير ممكن ذلك وانا استغرب في بعض الندوات التي تقام في قطاع النفط والغاز من دعوة القطاع الخاص العراقي للمشاركة في تطوير الانتاج العراقي ، نعم نحن لا نعترض على كفاءة القدرات العراقية، لكنه حتى الان لا نملك رؤوس الاموال الكافية للمغامرة اولاً في الاستثمار البعيد المدى، يمكن ان يكون في السنة الخامسة او السابعة على سبيل المثال للحصول على نفط الربح، بعد استيفاء نفط الكلفة وفق القيمة الافتراضية المقدرة لحقل الاحدب في الكوت الذي ستعمل احدى الشركات الصينية لتطويره.

اذن نحن امام حقيقة مهمة ان لدى العراق حملة مهمة للاعمار، وقد يكون الفساد احد العوائق الانية لتدوير عجلة الاعمار، لكن سيأتي اليوم القريب للحد من الفساد، ولا نقول ان العراقيين قادرون مئة بالمئة على الحد منه بصورة سريعة ولكنهم يحتاجون الى العديد من البرامج المهمة للقضاء عليه، لكن علينا ان نعترف ان نقص القدرات المادية او المدخرات الخاصة برؤوس الاموال العراقية، تجعل الحكومة العراقية مضطرة للاعتماد على عائدات النفط بنسبة ٩٠-٩٢ % للمساهمة في اعمار العراق.

اذن نصل الى نتيجة ان بنا حاجة الى بناء قانون لتراخيص الاستثمار في قطاع النفط والغاز وفق عدد من الآليات تتمثل باعتماد عقود الخدمة لتطوير انتاج الحقول العراقية التي مازالت مستمرة بالانتاج اولاً ، واعتماد الكفاءة والخبرة للشركات المشاركة في تطوير الحقول العراقية ثانياً، اعتماد عدة اسواق لتسويق النفط الخام العراقي وعدم الاعتماد على سوق واحدة ثالثاً، فكما معلوم ان هنالك ثلاثة اسواق رئيسة أمريكا، أوربا، آسيا.

لذلك ينبغي لنا تفعيل عمل شركة النفط الوطنية والاسراع في سن القانون من خلال التعاون مع خبراء عراقيين عملوا في مجال النفط والغاز، ولابد من العمل بكل مهنية، وألا تتدخل السياسة في صياغة القانون، فشركة النفط الوطنية ووزارة النفط ستكون هي من تصنع قرار النفط، وتبني السياسات النفطية رابعاً، بناء معهد للنفط والغاز متطور جداً، واستقدام خبراء للمشاركة في التدريس سواء كانوا عراقيين او اجانب لبناء جيل جديد له عقلية حديثة ومتقدمة مطلعة على اخر التقنيات في المسح والاستخراج والتطوير والانتاج خامساً، تبني استراتيجية فاعلة تعتمد على اغراء التكنو قراط العراقيين المغتربين للعمل في صناعات النفط سواء في العالم العربي او الشرق الاوسط لصياغة الآليات الفاعلة والقادرة على ادامة الانتاج اولاً وسبل تطوير الانتاج ورفعه ثانياً، عبر مؤتمر موسع ترعاه الامانة العامة لمجلس الوزراء، وبأدارة مباشرة من وزارة النفط.

من الواقع الاقتصادي

## التقانة الزراعية بين البحث والتطبيق

**محمد شريف أبو ميسم**

الهدر الكبير في كميات المياه ، جراء استخدام طرق ووسائل للري عفا عليها الزمن، وراء حالة القلق من تفاقم شحة المياه في بلاد مابين النهرين.. الاهتمام بالأمر لم يكن من قبل الجهات المعنية وحسب، انما كان للباحثين في الشأن الزراعي والاروائي حصة من هذا القلق ودور كبير من الاهتمام للبحث عن الحلول.. ومن بين انجازات البحث في هذا المجال، توصلت باحثة علمية وبتكليف من وزارة الزراعة الى حقيقة علمية جديدة مفادها - أن عمليات سقي محصول الحنطة بمنظومات الرش تحقق زيادة في الأنتاج بنسبة ١٥٠٪ عن اسلوب السقي التقليدي بالري سيحا –وهذا الاكتشاف قد يسجل انعطافة كبيرة في حلقة زراعة المحاصيل الحقلية في العراق اذا ما دخل حيز التطبيق.. فالتقانة كانت ومازالت وراء تطور الحلقات الزراعية في الدول المتقدمة.. وهذا الانجاز العلمي هو في واقع الأمر انجاز كبير، لأهمية اعتماد وسائل علمية متطورة في زيادات مطردة بنسب الأنتاج وخاصة في حلقات زراعة الحبوب، في زمن تتفاقم فيه أزمة الغذاء العالمية وتسعى فيه البلدان لسد احتياجاتها من المواد الغذائية محلياً، في ذات الوقت الذي تحتاج فيه بلادنا لمثل منجزات كهذه لاعادة الثقة بقدرات الانسان العراقي.. وأهم ما في الأمر الآن أن يدخل هذا الانجاز طور التطبيق، ونحن نعتقد ان الأمر سيحتاج الى جهد كبير من قبل الجهات المعنية في وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية.. لأسباب عديدة.. أولها أن الثقافة الاروائية للفلاح العراقي وللعاملين في القطاع الزراعي –مازالت ثقافة يطغى عليها الهدر في الاستخدام وتعتمد على أساليب ارواء متخلفة، ومن الصعوبة بمكان أن تتغير هذه الثقافة الاروائية دون تدخل مباشر وغير مباشر من الجهات المختلفة، ابتداءا بالجهات ذات العلاقة ممثلة بوزارتي الزراعة والموارد المائية، وانتهاءا بوسائل الاعلام التي من المفترض أن تمارس دورها في الارشاد والتوعية عبر اشاعة ثقافة الترشيد والتركيز على فوائد وسائل الري الحديثة وتحديدا منها الري بالرش في زراعة المحاصيل الحقلية، والري بالتنقيط في سقي المحاصيل الخضرية وزراعة أوتنمية النخيل.. الأمر الآخر الذي يقتضي تدخلاً مباشراً من وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات العلاقة لنجاح تطبيق ما توصل له البحث، هو ضرورة متابعة ومراقبة منظومات الري وهي تدخل طور العمل في الحقل.. لأن منظومات الري هذه ستكون عرضة بفعل عوامل كثيرة الى الاندثارات السريعة وأمر الصيانة والادامة يحتاج الى تكثيف لأدوات التطوير، بغية الارتقاء بمستوى الفلاحين والعاملين في الحقل الزراعي للتعامل مع هذه المنظومات، حيث اعتاد الفلاح والمزارع العراقي الري (بطريقة السيح) منذ دخوله الحقل.. وهو يرث ثقافة اروائية سيحية عمرها ستة ألاف سنة.

**حيث اعتاد الفلاح والمزارع العراقي الري (بطريقة السيح) منذ دخوله الحقل.. وهو يرث ثقافة اروائية سيحية عمرها ستة ألاف سنة.**

# الصناعـة تباشر إعـادة تـأهيل الشركـات التـابعـة لهـا

**بغداد/ المدى**

ضمن خطط وزاترة الصناعة والمعادن الرامية لتأهيل الشركات التابعة لها باشرت الشركة العامة للزجاج والسيراميك بحملة تأهيل وتطوير معمل انتاج الالواح الزجاجية التابع للشركة ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩ وتغير طريقة الانتاج من السحب العمودي الى السحب الأفقي لرفع الطاقة الإنتاجية للمعمل من(٣٠) طناً الى (١٢٠) طناً يومياً.

أورد ذلك مصدر مسؤول في قطاع الصناعات الإنشائية وقال: ان اعمال التأهيل أيضا تحسين نوعية منتجات الشركة لتضاهي المنتجات العالمية من ناحية الجودة والكفاءة، إضافة الى إنتاج أنواع مختلفة وجديدة من الألواح الزجاجية، وشار الى تخصيص الوزارة لانجاز المشروع مبلغ (١١) مليار دينار وضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨,

وبين المصدر ان اعمال تهيئة الموقع وبناية المعمل قد تم انجازها بالكامل ابرمت عقود مع شركات عالمية لتجهيز ونصب معدات ومكائن من مناشئ أوروبية ومن بينها عقد مع شركة أردنية لتوريد مكائن ومعدات تصنيع الالواح الزجاجية للشركة من مناشئ انكليزية وبولونية بقيمة بلغت (٥,٩) مليون دولار ومن المؤمل انجاز تلك الإعمال خلال النصف الثاني من العام المقبل ٢٠٠٩ حسب التقديرات الأولية.

من جانب آخر أنجزت شركة التحدي العامة أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن أعمال تأهيل وتطوير خطوطها الانتاجية كافة في أطار خطة التنمية الوطنية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الخطوط الانتاجية . حيث رصدت لأعمال التأهيل مبلغاً ومقداره (٥) مليارات دينار خمسة مليار دينار ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨,

صرح بذلك السيد رئيس اللجنة المركزية لتنفيذ دليل مبادئ الشفافية في الوزارة وقال أن التأهيل أشتمل على تطوير خطي أنتاج التيار والفولتية للحماية والقياس وأنتاج ملف محركات الجهد العالي والمتوسط وبناء خط أنتاج الواح الترسيب للمرسبات الكهروستاتيكية.

وفيما يخص تأهيل مشاريع الشركة أكد رئيس اللجنة أنه اجريت عمليات النصب والتشغيل والتسليك الكهربائي لأجزاء مشاريع الشركة مع بناء محطة كهربائية ( 500KV)ومختبرات للسيطرة النوعية واستيراد الاجهزة الخاصة بها كما تم تأهيل ورشة واستيراد خط انتاج اقطاب التفريغ مع الورشة الميكانيكية الخاصة بها.

الجدير بالذكر أن الشركة تقدم خدماتها لمعامل السمنت والوزارات المختلفة أعتماداً على أستثمار المال العام وفق أسس أقتصادية ومعايير دولية معتمدة.

وعلى الصعيد ذاته باشرت الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة أحدى شركات وزراة الصناعة والمعادن في أطار الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ تأهيل محلج قطن كركوك بقيمة اجمالية بلغت (١٢) مليار دينار وبنسبة أنجاز متطورة.

صرح بذلك السيد رئيس اللجنة المركزية لتنفيذ دليل مبادئ الشفافية في الوزارة وقال أن أعمال التأهيل تمثلت بشراء مكائن متطوره من مناشئ عالمية مضيفاً أن الشركة باشرت بالاعمال الهندسية المدنية الخاصة بالمحلج.

وعلى صعيد متصل أكد رئيس اللجنة أن الشركة تمكنت من الحصول على قرض من الوزارة بقيمة مليون دولار دون فائدة، وقد خصص المبلغ لاستيراد مكائن مشروع القطن الطبي مبيناً أن المشروع على وشك الانتاج والتشغيل.

وفيما يخص التوسعات الانتاجية لعام ٢٠٠٨ أكد رئيس اللجنة أن الشركة تسعى لأنشاء مشغل لانتاج الوسادات القطنية للاستفادة من عوادم القطن واستغلال الغزول القطنية الراكدة في مصنع الغزل لأنتاج الخاوليات والمناشف بالتعاون مع القطاع الخاص، كما وتعمل الشركة على التوسع في أنتاج الشراشف المطرزة باستخدام الأقمشة من نوع الهمايون المنتج في الشركة وانتاج البدلة الرجالية في معمل الالبسة الولادية.

اقتصاديات الظل

## رداءة النـوعيـة

بات أمر الرداءة في جودة السلع المستوردة معروفا لدى العامة من الناس مثلما هو معروف لدى المعنيين في شأن التحليل الاقتصادي، على اعتبار ان العامة هم المعنيون أكثر باستهلاك السلع الرخيصة ذات الجودة التصنيعية المنخفضة، وهؤلاء الذين حرموا من تداول السلع واستخدامها سنيناً طوالاً، يعرفون وعلى ما يبدو سبب الانخفاض في جودة السلع التي تغرق الأسواق.. فيقولون لك: انخفاض في السعر في سوق يزداد فيه الطلب، يعني مبيعات أكثر.. وعمر استهلاكي قصير يعني استمرار في عمليات البيع، وبالتالي أرباحاً أكثر للمصنع وللمستورد.. والمستهلك ذو الدخل المحدود لا سبيل له سوى التعامل مع هذه السلع الرخيصة ذات العمر القصير التي ليس لها من (يصلحها) حين تتعطل، لأن سعرها أعلى من قيمة التصليح! فانحسرت مهن (التصليح) ووجدت سلع الأرصفة رواجا أكبر.

# رابطـة المصـارف تـدعـو الى تـطـويـر أداء المـصرفيين

**المدى / وكالات**

دعا عبد العزيز حسون المدير التنفيذي لرابطة المصارف، الى تعزيز القدرات الفنية والمهنية للعاملين في المصارف الخاصة بما يؤهلهم للارتقاء بالعمل المصرفي نهوضا بالاقتصاد العراقي.

وقال حسون: من الضروري تعزيز القدرات الفنية والمهنية للعاملين في المصارف الخاصة وخاصة الملاكات الشابة الجديدة بما يؤهلهم للارتقاء بالعمل المصرفي نهوضا بالاقتصاد" حيث يعد القطاع المصرفي احدى حلقاته الفاعلة في تنفيذ البرامج التنموية.

وأضاف: لقد ذكر العديد من المستثمرين العراقيين والأجانب على السواء، كما لاحظنا من خلال متابعاتنا للعمل المصرفي، أن المصرفيين الشباب يحتاجون الى الخبرة التأهيلية، في الوقت الذي أغفلت بعض المصارف مهمات تطوير العاملين فيها.

وأشار إلى: وجود معهد التطوير المصرفي التابع لرابطة المصارف والذي يتحمل مسؤولية اقامة الدورات والورش التي توفر للملاكات الجديدة التعرف على آخر ما وصل القطاع المصرفي في العالم من تقنيات وأساليب عمل نهضت بالصيرفة وحلقاتها المختلفة، في حين نستعد في العراق لنهضة تنموية واستثمارية.

وبين حسون: ان المعهد يتأهب لتنظيم العديد من الأنشطة التدريبية والتكميلية العلمية المتقدمة في عمليات الائتمان ومكافحة غسيل الأموال والتسهيلات المصرفية المختلفة.

وتضم رابطة المصارف الخاصة التي تأسست في بغداد عام ٢٠٠٥، خمسة وعشرين مصرفا عراقيا فضلا عن ثلاثة مصارف أجنبية هي بنك ملي الأيراني وبنك صادرات التركي والمؤسسة المصرفية العربية.

### مزاد بيع وشراء العملات الاجنبية

افتتح المزاد اليومي (١٣٤٩) لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس ٢٠٠٨/٩/٤ وكانت النتائج كالآتي:

| عدد المصارف المساهمة في المزاد | المبلغ المباع | المبلغ المشترى | السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً | السعر الذي رسا عليه المزاد شراء | سعر البيع للحوالات | الكمية المباعة نقدا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (١٣) | ٧٦,٠٣٠,٠٠٠ | ٥,٠٠٠,٠٠٠ | ١١٨٠دولار | ١١٧٨دينار | ١١٨٠دينار | ٨,٢٨٠,٠٠٠ |

# الكهرباء توقع مذكرة لاعمار قطاعي النقل والتوزيع

وقعت وزارة الكهرباء مذكرة تفاهم مع الاستشاري الياباني Tepescoلتنفيذ مشروع القرض الياباني الميسر والبالغ ( ٢٩١) مليون دولار لاعمار قطاعي النقل والتوزيع، جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الإعلامي في الوزارة، وأضاف البيان الذي حصلت (المدى) على نسخة منه: ان العقد سيدخل حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٩، وجدير بالذكر ان القرض لا يشترط على الوزارة شراء المواد من الشركات اليابانية وانما يتيح لها شراء المواد من المناشئ التي تراها مناسبة.

### اشارات

* استقر الدولار الأمريكي قرب أعلى مستوى له منذ عام أمام اليورو الأوروبي في التعاملات الآسيوية.
* صعود أسعار النفط للعقود الآجلة فوق مستوى ١٠١ دولار للبرميل في التعاملات الآسيوية.
* صعود المؤشر الرئيسي للأسهم اليابانية بنسبة ٠,٩ في المئة نهاية جلسة التعاملات يوم أمس الأول.
* تشافيز يهدد بوقف صادرات النفط الي الولايات المتحدة.
* ارتفاع كبير للمعادن النفيسة في أوروبا أمس الأول.
* دي.ان.أو النرويجية تعلن توسيع نطاق عقدها لحقل توكي النفطي في كردستان العراق.
* ارتفاع الأسهم الأوروبية مع صعود قطاعي البنوك والتعدين.